

Received
26.01.2020

Accepted
12.02.2020

Available Online
15.02.2020.

**YOUTH POSITION IN THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT.
-CASE OF ALGERIA-**

**CHERIF Assiya¹
MOUSSAOUI Semia²**

Abstract

Achieving sustainable development targets youth greatly where it invites them to be involved in ensuring the 2030 Agenda success. Our contribution came to try to identify the social and economic situation of young people in achieving the goals of sustainable development while highlighting the conditions of education in Algeria and its outputs in accordance with what reinforces the market needs. Another focus of this study is to highlight the most important obstacles and future challenges facing youth participation in the development process.

To achieve these goals, the study relied on the descriptive analytical approach based on the National Office of Statistics' data, the Ministry of Health data and the United Nations reports and various studies as well.

The study found that although Algeria made efforts in the education sector by implementing development plans and reforms, there is a gap between education outcomes and the labor market. In addition to all that, there is a weak contribution of youth in the subject of entrepreneurship despite of various means provided by the government.

The study also recommends the thinking of incorporating development plans targeting the youth and focusing on the development of the youth's knowledge and its capabilities through education, training and contact with leading international experiences in the field of development and benefiting from them.

key words: sustainable development, youth, empowerment, development policy.

¹ Algeria. h_assia@hotmail.com

² Algeria. h_assia@hotmail.com

مكانة الشباب في التنمية المستدامة - حالة الجزائر -

أ.د. شريف آسيا- أستاذة التعليم العالي -المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
د. موساوي سامية- أستاذة محاضرة صنف أ -المدرسة العليا للمناجمت -الجزائر

الملخص

إن تحقيق التنمية المستدامة تستهدف الشباب بشكل كبير، حيث تدعوهم الى إشراكهم في ضمان نجاح خطة عام 2030 ، و قد جاءت مساهمتنا من أجل محاولة التعرف على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية عند الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إبراز أوضاع التعليم في الجزائر و مخرجاته وفق ما يعزز متطلبات السوق، والتركيز على أهم العقبات و التحديات المستقبلية أمام مشاركة الشباب في عملية التنمية .
ومن اجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق معطيات الديوان الوطني للإحصاء، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالإضافة إلى تقارير الأمم المتحدة ومختلف الدراسات. توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من بذل الجزائر مجهودات في قطاع التربية والتعليم عن طريق تنفيذ المخططات التنموية والإصلاحات إلا إن هناك فجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. بالإضافة إلى ضعف مساهمة الشباب في مجال زيادة الأعمال بالرغم من توفير مختلف الأجهزة لتدعيم الشباب.
كما توصي الدراسة إلى التفكير في إدماج خطط تنموية موجهة للشباب والتركيز على تنمية عقل الشباب وتطوير قدراته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية والاستفادة منها.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، الشباب ، التمكين، السياسة التنموية.

المقدمة:

أصبح مفهوم التنمية المستدامة معروفا ومستخدما، حيث يلبي احتياجات الحاضر الإنسانية الرئيسية والحفاظ على سلامة البيئة، بما فيها تحديد الموارد وديمومتها للأجيال المستقبلية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد، فهي بالتالي تشمل عدد من المجالات المتنوعة ذات قيمة إيكولوجية واقتصادية واجتماعية، فهي دعوة علمية

للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بالسلام والازدهار. لا يمكن الحديث على التنمية المستدامة من دون التطرق لدور الشباب، فتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، تستهدف الشباب بشكل كبير كونه يمثل 18% من مجموع سكان العالم، كما يقدر ما يقارب 1.2 مليار شخص ينتمون ضمن فئة الشباب، ومن المتوقع زيادة عددهم إلى ما يقارب 72 مليون في أفق 2025، والجزائر تمثل هي الأخرى عددا معتبرا من فئة الشباب حيث يمثل 43.4% عام 2019. ومن هذا المنطلق نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للشباب في ظل أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي أوضاع التعليم في الجزائر ومخرجاته وفق ما يعزز متطلبات السوق؟
- ما هي العقبات والتحديات المستقبلية أمام مشاركة الشباب في عملية التنمية؟

أهداف البحث:

- 1- إبراز دور الشباب في بناء الأسس التنموية الصحيحة.
- 2- إبراز أهم إبداعات الشباب ومختلف الأنشطة الفاعلة في العملية التنموية.
- 3- اقتراح بعض التوصيات من أجل الوصول إلى تنفيذ تلك الأهداف بنجاح متماشيا مع متطلبات العصر.

المنهجية المعتمدة:

تعتمد الورقة البحثية على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. بالإضافة إلى استخدام تقارير الأمم المتحدة، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية. كما نتبع المنهج الكمي والإحصائي من أجل تسليط الضوء حول مشاركة الشباب في التنمية المستدامة. قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط والمتمثلة في:

- 1-تحديد المفاهيم
- 2-أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر
- 3-الشباب والتعليم
- 4-تطور عمل الشباب ومشاركته في التنمية الاقتصادية
- 5-الشباب وريادة الأعمال
- 6- الشباب واستدامة التنمية

7- الاستنتاجات

8- التوصيات

1- تحديد المفاهيم:

1-1- تعريف التنمية المستدامة:

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بمفهوم التنمية، حيث أدرج هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، والذي يهتم بكيفية تنمية الدول المتخلفة مقارنة بالدول الصناعية والكبرى. إلا أن مفهوم التنمية شهد ثورة ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، والذي امتد إلى جميع الميادين.

تعددت وتنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية، فقد ظهر هذا المفهوم في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981 والذي عرفها: «هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة». (عبد الله حسون محمد، 2015، ص.346). في حين عرفتها الأمم المتحدة على أنها «مجموعة من الطرق والوسائل التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات بهدف تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وبالتالي تساهم في تقدم البلاد» (عمرو محي الدين، 1975، ص.12).

1-2- ركائز التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث ركائز أساسية، لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وتمثل في الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تندرج تحت النهج الكامل للتنمية المستدامة.

1-2-1- الركائز الاقتصادية: تتمثل هذه الركائز في:

- الحد من الإفراط في الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

- معالجة مشكلة التلوث وخاصة من طرف الدول المتطورة والتي تعد أكبر مسببي التلوث.

1- المساواة في توزيع الموارد.

- تقليص الهوة من ناحية المداخيل.

1-2-2- الركائز البيئية: تمثل أحد أهم الركائز في التنمية المستدامة، وهي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني والتصحر والانجراف، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.

- المحافظة على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة، بما يضمن إمداد كاف، ورفع كفاءة استخدام المياه في

التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، وزيادة مستوى مياه سطح البحر والأشعة فوق البنفسجية، وهذا بغرض ضمان فرص الأجيال القادمة بالمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية (بيير فرومون، 1986، ص 20).

1-2-3- الركائز الاجتماعية: المتمثلة فيما يلي:

- التحكم في النمو الديمغرافي.

- توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق.

- الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير مناصب شغل في مختلف المجالات.

2- أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر:

إن التنمية المستدامة تظم ثلاثة أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر، وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

2-1- البعد الاقتصادي: يعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2-2- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

2-3- البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي من خلال مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وهو يركز على قاعدة تجدد وتنمية الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا.

3- الشباب والتعليم:

يعد ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع من المتطلبات الأساسية للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

من هذا المنطلق يمثل الحصول على التعليم ركيزة داعمة لتحقيق تنمية بشرية وتطور اجتماعي واقتصادي للوصول

للتنمية وضمان استدامتها وذلك انطلاقاً من مساهمة التعليم في الحد من عدم المساواة بين فئات المجتمع وتقليص معدلات الفقر. وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق تشير إلى وجود تقدم ملحوظ اتجاه تزايد إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، إلا أن التنمية المستدامة تهتم أيضاً بجودة التعليم، مما يعني مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الأهداف المعنية بالتعليم والتي تساهم في إبراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستدامتها لعام 2030.

3-1- الوضعية التعليمية في الجزائر:

عملت الجزائر منذ استرجاع سيادتها، على إصلاح التعليم وتطويره، للتهوض بهذا القطاع، ورفع مردوده التربوي وكذا معالجة مختلف النقائص والسلبات التي تواجهه وهذا من خلال انتهاج سياسة مجانية وإلزامية التعليم في الأطوار الثلاثة. إذ أخذ المسؤولون على عاتقهم مهمة تطوير قدرات المدرسة الجزائرية وإقرار مبدأ حق التعليم لكل جزائري، فالتعليم ركيزة من ركائز العملية التنموية كونه يحقق مكاسب تتعدى الفرد إلى كامل أفراد المجتمع. سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في نسبة التمدد كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور معدل التمدد حسب الجنس للفئة 6-14 سنة خلال الفترة 2002 - 2013 (%)

السنوات	ذكور	إناث	النسبة الكلية
2002	92.02	88.40	90.25
2006	96.10	94.06	95.10
2013	97.5	97.4	97.45

Source : Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Office National des Statistiques. MICS3, Alger, Juillet 2009. MICS4, Alger, 2012-2013.

نلاحظ تحسناً ملحوظاً في معدل تمدد الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 6 - 14 سنة خلال الفترة 2002 - 2013، إذ انتقل المعدل بين الأطفال من 90.25% سنة 2002 إلى 95.10% سنة 2006 ثم 97.45% سنة 2013. يعزى التحسن المسجل إلى ارتفاع معدل تمدد الإناث بوتيرة سريعة إذ ارتفعت النسبة من 88.40% سنة 2002 مقارنة بـ 92.02% للذكور إلى 97.4% سنة 2013 مقابل 97.5% للذكور.

يرجع التحسن المسجل في التعليم وخاصة تعليم الفتيات إلى الاهتمام الكبير للدولة بالتعليم حيث قامت بتسخير كافة الإمكانيات المادية للتكفل بالتمدرس في كافة المستويات وإلى الوعي الشديد بأهميته. إذ يمنح التعليم في أوساط الشباب فرصة لتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية. من جهة أخرى فقد عرف قطاع التعليم عموماً ارتفاعاً في عدد الإناث مقارنة بالذكور وهو ما تؤكد الإحصائيات الواردة في الجدول 2 الآتي:

الجدول 2: تطور عدد ونسبة الإناث في التعليم للأطوار الثلاثة خلال الفترة 1999 - 2017 (%)

السنوات	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
---------	-------------------	-----------------	-----------------

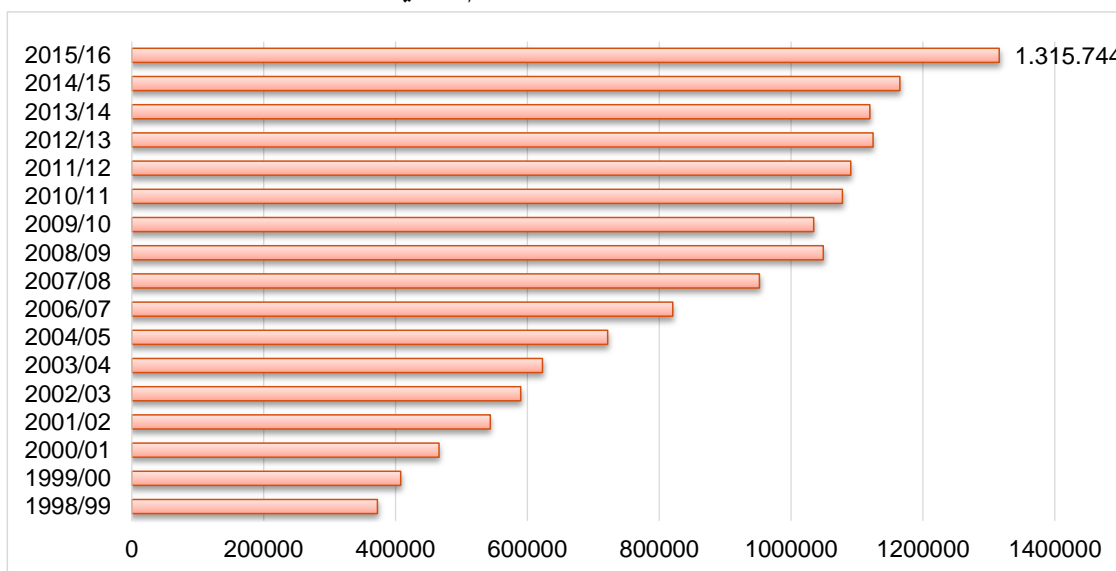
الإناث (%)	المجموع	الإناث (%)	المجموع	الإناث (%)	المجموع	
54.89	909927	47.2	1898748	46.65	4778870	1999
57.72	1123123	49.03	2256232	47	4361744	2005
58.28	1171180	48.79	3052523	47.28	3307910	2010
58.22	1499740	47.51	2647500	47.58	3580481	2013
56.64	1286808	48	2685827	47.65	4231556	2017

Source : ONS, « l'Algérie en quelques chiffres », différents numéros N° 31, 36, 40, 47.

سجلت نسبة الإناث في التعليم ارتفاعا في مختلف الأطوار التعليمية، مع تفوق عددهن مقارنة بالذكور في الطور الثانوي، حيث سجلت نسبة الإناث 54.89٪ سنة 1999، لترتفع إلى 58.22٪ و 56.72٪ سنتي 2013 و 2016 على الترتيب. ويرجع هذا الاختلاف إلى التسرب المدرسي للعديد من الذكور.

فيما يخص قطاع التعليم العالي فقد شهد التعداد العام للطلبة الجامعيين تزايدا معتبرا مع الموسم الدراسي 2000/2001 إلى غاية السنة الدراسية 2009/2008 أين سجل بعض التراجع ليعاود الارتفاع من جديد مسجلا رقما قياسيا سنة 2015 - 2016 بتعداد 1 315 744 طالب جامعي كما هو مبين في الشكل (1). بالتزامن مع ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي فقد ارتفع أيضا عدد المتخرجين من هذا القطاع خلال الفترة بخمسة أضعاف من 25804 متخرج سنة 1999 - 2000 إلى 292 683 متخرج سنة 2015 - 2016.

الشكل (1) : تطور عدد الطلبة في التعليم العالي (1999-2017).



Source : ONS, « l'Algérie en quelques chiffres », N° 31, 32, 35, 36, 39, PJ42, 44, 46, 47.

تم إحراز تطور كبير في المدرسة الجزائرية من جانب نسبة النجاح التي تفوق 96% من مجموع البنات، حيث أصبحت نسبة نجاحهن تفوق نسبة نجاح الذكور وهذا ما نلتهمسه في كل الأطوار التعليمية من الابتدائي مرورا إلى المتوسط، ثم الثانوي ووصولا إلى الجامعي.

4- تطور عمل الشباب ومشاركته في التنمية الاقتصادية:

يعني مفهوم العمل اللائق تطلعات البشر في الحصول على الفرص الملائمة لقدرتهم وبأجور عادلة، والتمتع بكافة الحقوق والامتيازات والمساواة بين الجنسين، ولا بد أن يتيح النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام توفير العمل اللائق وتحسين ظروف الحياة البشرية، ويمهد الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الطريق لزيادة نسبة الشباب المؤهلين والمدربين على مزاولة مهنة ما زيادة ملحوظة، حيث يمثل الشباب الفئة الأكثر تأثراً بالبطالة بحلول عام 2030.

بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف السنوات سوف نتطرق إلى تطور بعض مؤشرات نشاط فئة الشباب في الجزائر:

4-1- الشباب النشطون في الجزائر:

الجدول 3: تطور عدد ونسبة السكان النشطين خلال الفترة (2005 - 2018).

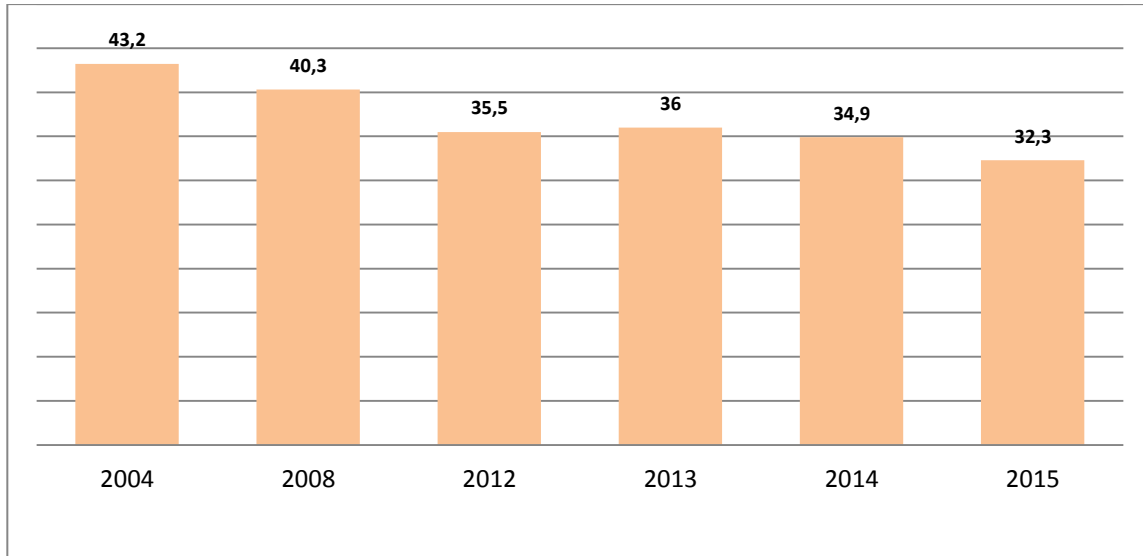
السنة	عدد السكان النشطين الكلي	نسبة السكان النشطين %	عدد السكان المشتغلين	نسبة السكان المشتغلين %
2005	9493000	41.0	8044000	34.7
2007	9969000	40.9	8594000	35.3
2009	10544000	41.4	9472000	37.2
2011	10661000	40.0	9599000	36.0
2013	11964000	43.2	1078800	39.0
2016	11712000	41.8	10845000	37.4
2018	12426000	41.9	000 048 11	37.2

Source : ONS.* ONS, (2018), Activité Emploi et Chômage, N° 819, Avril 2018, pp 1 - 4.

نسجل تذبذب في نسبة السكان النشطين من تعداد لآخر، مسجلة 41.0 % سنة 2005 ثم 41.4 % سنة 2009، لتصل إلى 43.2 % سنة 2013 و 41.8 % سنة 2016، بينما سجلت نسبة السكان النشطين ارتفاعا طفيفا إلى 41.9 % سنة 2018. نلاحظ أيضا تذبذبا في نسبة السكان النشطين فالنسبة تزداد حيناً وتخفض حيناً آخر. ويرجع أساسا إلى ارتفاع نسبة السكان الأقل من 15 سنة والتي تعتبر غير نشطة، إذ قدرت نسبة السكان المشتغلين 34.7 % سنة 2005 و 35.3 % سنة 2007، ثم 37.2 % سنة 2009، لتصل إلى 39.0 % سنة 2013، بينما سجلت سنة 2016 تراجعاً طفيفاً حيث قدرت نسبة السكان المشتغلين بـ 37.4 % لتراجع قليلاً إلى 37.2 % سنة 2018 نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء سوف نهم بتحليل تطور نسبة الشباب النشطين خلال الفترة (2004 - 2015) والتي تميزت بتراجع نسبة الشباب النشطين من 43.2 % سنة 2004 إلى 35.5 % سنة 2012 ليصل إلى

الشكل (2) : تطور نسبة الشباب النشطين خلال الفترة (2004 - 2015)



Source : Conseil National Economique et Social. (2015). Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015, P 155.

في حين تشير معطيات سنة 2016 حول الشباب النشطين حسب مختلف الفئات العمرية والجنس أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة هي الفئة الأقل من حيث معدل النشطين لدى الجنسين (18.9٪). للذكور و1.4٪ للإناث، بينما سجلت النسبة الأكبر لدى فئة 25 - 29 سنة بنسبة 33.4٪ للإناث مقابل 86.6٪ للذكور.

(Conseil National Economique et Social, 2015, p167).

أما فيما يخص عدد الشباب المشتغلين فقد سجل أكبر عدد من المشتغلين بين الفئة العمرية 25 - 29 سنة (1794000 مشتغل من الجنسين، تليها الفئة 20 - 24 سنة (1010000 مشتغل من الجنسين)، ثم الفئة أقل من 20 سنة (223000 مشتغل من الجنسين) وذلك عام 2016.

بينما بينت معطيات سنة 2018 لتوزيع الشباب النشطين حسب مختلف الفئات العمرية والجنس أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة هي الفئة الأقل من حيث معدل النشطين لدى الجنسين (21.1٪ للشباب و2.4٪ للشابات)، مقارنة بنسبة نشاط 62.1٪ للشباب و14.6٪ للشابات المنتمين إلى الفئة العمرية 20 - 24 سنة، أما النسبة الأكبر من النشاط لدى شباب فقد سجلت بين الفئة 25 - 29 سنة للشابات بنسبة 32.3٪ في مقابل 85.7٪ للشباب الذكور.

4-2- مؤشر مستويات البطالة في الجزائر:

لمؤشر البطالة أهمية بالغة في فهم سوق العمل، لارتباطه بمكون أساسي لقوة العمل، ونقصد به الأشخاص المتعطلين، الذين يكونون إلى جانب الأشخاص المشتغلين.

كما يعد هذا المؤشر، أحد وسائل قياس أداء سوق العمل من ناحية وجود أو اختلالات بين عروض العمل والطلب عليه، ويتجلى ذلك في قدرة البلد على خلق فرص عمل جديدة أو فقدانها في حالات انخفاض معدلات النمو نتيجة مختلف الأزمات.

وفيما يخص الجزائر، بلغت فئة البطالين على المستوى الوطني، خلال - سبتمبر 2016 - حجما يقدر بـ (1.272.000) شخصا بمعدل بطالة يقدر بـ (10.5%)، بزيادة قدرها (0.6) مقارنة بشهر أبريل من نفس السنة ويعزى ذلك إلى ارتفاع البطالة لدى النساء من (16.5%) إلى (20%) خلال نفس الفترة.

ومن أبرز الخصائص المتعلقة بهذا المؤشر ما بين أبريل وسبتمبر 2016، يمكن ذكر ما يلي: - انخفاض معدلات البطالة لدى الأشخاص دون مؤهلات من (08.3%) إلى (07.7%) مقابل ارتفاعها لدى حاملي الشهادات الجامعية من (13.2%) إلى (17.7%).

- توزيع البطالين بحسب المؤهل العلمي جاء كالتالي: البطالون من دون أي مؤهل أو - شهادة علمية شكلوا (44.9%) من مجموع البطالين، يليهم حاملي شهادات التكوين المهني (27%) وأخيرا حاملي الشهادات الجامعية الذين مثلوا (28.2%) من مجموع البطالين. (ONS, 2016, p.2).

ويمكننا القول أن بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر - خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية يرجع إلى جملة من العوامل، نذكر من بينها:

- ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لارتباطه بعائدات المحروقات، التي تمر بانخفاض حاد للأسعار في السنوات الأخيرة، وعدم تنوعه.

- ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية أمام تراجع قدرة القطاع العمومي في ذات المجال بالإضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التكوينية مع متطلبات سوق العمل.

جدول 4: توزيع السكان البطالين في الجزائر 2016.

الفئات العمرية	إناث	مستوى البطالة لكل فئة (%)	ذكور	مستوى البطالة لكل فئة (%)	المجموع	مستوى البطالة لكل فئة (%)
15-19 سنة	10.000	46,8	90.000	29,8	99.000	30,9
20-24 سنة	125.000	50,2	225.000	20,2	3.350.000	25,7
25-29 سنة	182.000	32,1	219.000	13,5	401.000	18,3
30-34 سنة	85.000	17,9	118.000	7,5	203.000	9,9

5.4	94.000	4,2	57.000	09,7	38.000	35-39 سنة
4.4	63.000	3,4	39.000	8.3	24.000	40-44 سنة
2.6	31.000	01.9	20.000	06.1	12.000	45-49 سنة
1.9	19.000	01.9	16.000	01.8	2000	50-54 سنة
2.1	11.000	02	09.000	03.10	2000	55-59 سنة
%10,5	1.272.000	08.1	792.000	%20	479.000	المجموع

Source : ONS (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.05.

تعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر تضررا من البطالة نتيجة المعدلات المرتفعة التي تسجلها هذه الفئة مقارنة ببقية الفئات، حيث نتطرق فيما يلي إلى تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2004 - 2015) وكذا توزيع معدل البطالة حسب مختلف الفئات العمرية والجنس.

الجدول 5: تطور معدل العاطلين الكلي، الشباب والبالغين خلال الفترة 2004 - 2015.

السنة	معدل العاطلين الكلي	معدل العاطلين الشباب	معدل العاطلين البالغين
2004	17.7	32.4	12.8
2008	11.3	23.8	7.9
2012	11.0	27.5	7.6
2013	9.8	24.8	6.8
2014	10.6	25.2	7.7
2015	11.2	29.9	8.0

Source : Conseil National Economique et Social. (2015). Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015, p. 152.

عرف معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 - 24 سنة انخفاضا محسوسا، من 32.4 % في عام 2004، إلى 23.8 % في عام 2008، مسجلا بذلك انخفاضا بـ 9 نقاط، ليرتفع مجددا إلى 29.9 % في عام 2015. بالمقارنة مع البالغين خلال نفس الفترة حيث نلاحظ مدى التفاوت بين الفئتين، فالشباب أكثر الفئات التي تعاني من البطالة، حيث تراجع معدل البطالة من 12.8 % إلى 7.9 % ليرتفع مجددا إلى 8 % خلال نفس الفترة. بينما يتميز تطور البطالة حسب مختلف الفئات العمرية باختلافات واضحة بين الشباب الأصغر سنا إلى الشباب الأكبر، إذ نلاحظ أن فئة 16-19 سنة أكثر بطالة تليها الفئتين 20-24 سنة و 25-29 سنة، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بإجبارية التعليم لهذه الفئة إلى سن الثامنة عشر، حيث تم تسجيل وجود فجوة من 10 نقاط في عام 2004، مقارنة بالأعمار القصوى (25 - 29)، و 7 نقاط في عام 2008، قبل أن يتسع الفارق ليصل إلى 15 نقطة منذ عام 2012. رغم تراجع معدل البطالة الذي مس مختلف الفئات، فإن فئة 25 - 29 سنة هي الأفضل والأكثر إستفادة مقارنة بالفئات الأخرى.

الجدول 6: تطور معدل البطالة بين الشباب حسب مختلف الفئات العمرية 2004 - 2016 (%)

*2016	2015	2014	2013	2012	2008	2004	السنة الأعمار
30.9	38.8	30.1	30.0	31.7	25.2	35.4	19 - 16
25.7	27.6	24.0	23.5	26.4	23.3	31.0	24 - 20
18.3	18.4	16.9	13.4	16.0	17.9	26.6	29 - 25

Source : Conseil National Economique et Social. (2015).Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015, P 152 .

Note : * l'âge compris entre 15 - 19 ans.

في حين تشير نتائج سنة 2018 إلى أن معدلات البطالة بين الشباب تختلف باختلاف الفئات العمرية إذ تمس 31٪ من شباب الفئة -15 19 سنة، 25.1٪ من شباب الفئة 20 - 24 سنة، 20٪ من شباب الفئة 25-29 سنة، بينما نلاحظ تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة لدى فئة البالغين إذ تمس 9.2٪ من البالغين المنتمين للفئة العمرية -30 34 سنة، 6.5٪ من الفئة 35 - 39 ، 4.9٪ من المنتمين إلى الفئة 40 - 44 سنة، 4.2٪ من الفئة 45 - 49 سنة، 3.5٪ من الفئة 50 - 54 سنة، 4.7٪ من الفئة 55 - 59 سنة.

5-الشباب وريادة الأعمال:

قامت الدولة بإنشاء وكالات لتقديم دعم خاص للشباب الذين يرغبون في بدء عمل تجاري أو لتحسين دخلهم بالعمل الحر عن طريق إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على المقاوله والاستثمار، أهمها: (حسين عبد المطلب الأسرج 2010، ص47).

●الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agence Nationale de gestion du Micro Crédit) (2008-2014)،

●الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Agence Nationale de Développement de l' Investissement) (2002-2017)،

●الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Agence Nationale de Soutien à l' Emploi des Jeunes) (2008-2014).

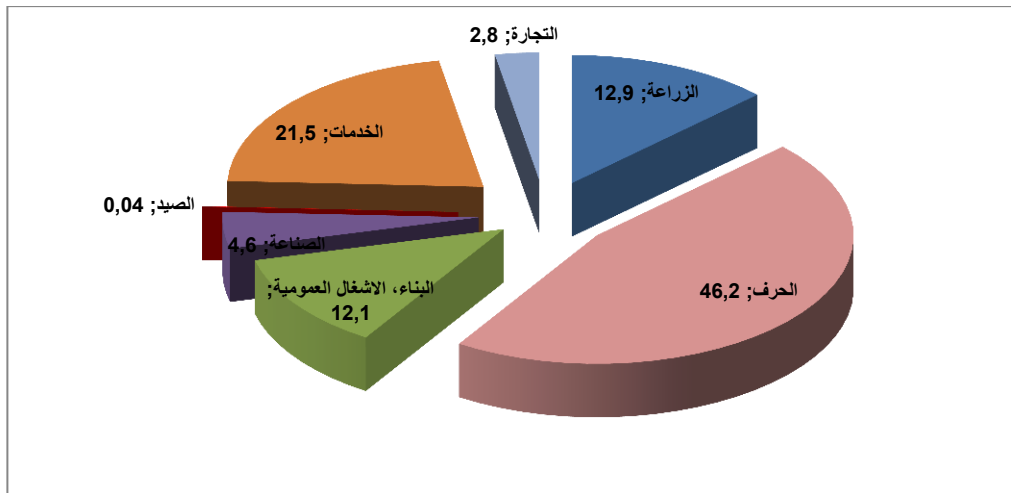
5-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

خلال الفترة 2008 - 2014 مول جهاز ANGEM العديد من المشاريع للمقاولة مما سمح بخلق مناصب شغل للعديد من الأشخاص، إذ انتقل عدد الوظائف من 8057 وظيفة سنة 2008 منها 12.8% من الوظائف لصالح فئة الشباب إلى 14874 وظيفة سنة 2010 منها 19.1% للشباب، ثم 55082 وظيفة سنة 2012 مع ارتفاع عدد الشباب المستفيدين إلى 25.1% من إجمالي الوظائف، بينما سجلت سنة 2014 ما يقدر بـ 57736 وظيفة 32.8% منها للشباب.

وفقا للشكل (3) أدناه، فإن قطاع الحرف هو القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة وخلقاً لفرص العمل بـ 46.2% من إجمالي المشاريع، متبوعاً بقطاع الخدمات مع 21.5% من المشاريع المرافقة من قبل جهاز ANGEM، والقطاع الزراعي 12.9% من المشاريع الممولة، قطاع البناء والأشغال العمومية 12.1%، الصناعة 4.6%، التجارة 2.8%.

الشكل (3) : توزيع الوظائف للمستفيدين من المشاريع الممولة من طرف ANGEM والذين تقل أعمارهم

عن سنة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2008 - 2014.



Source : Conseil National Economique et Social. (2015).Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015, P 168 .

5-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يمثل الجدول 7 ملخصاً للمشاريع الاستثمارية المصروح بها خلال الفترة 2002 - 2017، حيث يتكون من الإحصائيات المستقاة من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. إذ تظهر ارتفاع عدد الوظائف إلى 1231594 وظيفة من إجمالي 63235 مشروع تم إنشاؤه بدعم من الوكالة معظمها من مستثمرين محليين.

الجدول 7: بيانات التصريح بالاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002 – 2017.

المشاريع	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58	1098011	98.15
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	133583	10.85
المجموع	63235	100	1231594	100

Source :<http://www.andi.dz/index> ,consulté le 27-10-2018 à 15h55

تركزت غالبية المشاريع التي دعمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بـ46.28% من إجمالي المشاريع الممولة، متبوعا بقطاع الصناعة 20.08% والبناء 17.44% من المشاريع، ونلاحظ أيضا أن قطاع الصناعة هو القطاع الأكثر خلقا لمناصب الشغل بـ43.73% يليه قطاع البناء 19.68% من المناصب، قطاع النقل 12.89%، وقطاع الخدمات 10.15%.

الجدول 8: بيانات التصريح بالاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نوع النشاط خلال الفترة 2002 – 2016.

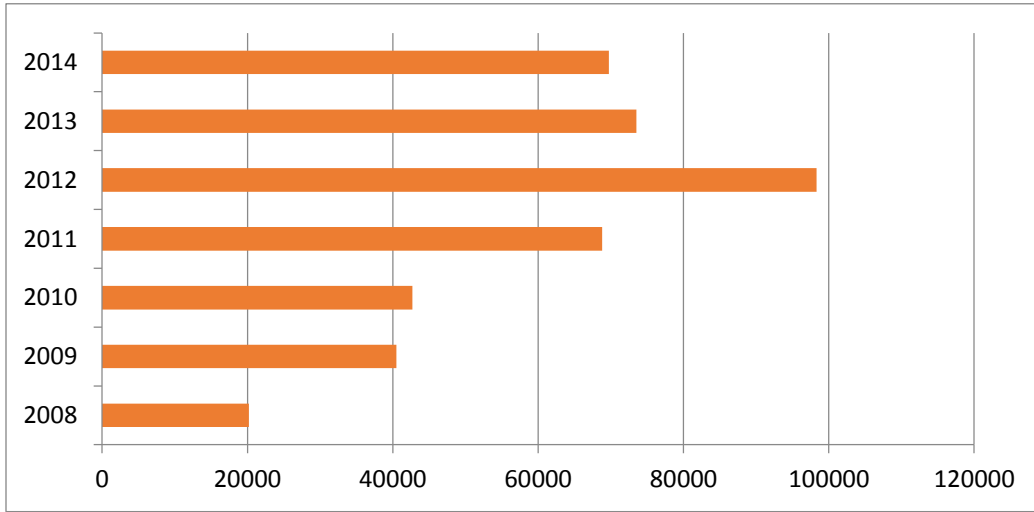
قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	55240	4.49
البناء	11031	17.44	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	25968	2.11
النقل	29267	46.28	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	125014	10.15
التجارة	2	0.00	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	4348	0.35
المجموع	63235	100	1231594	100

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, consulté le 27-10-2018 à 15h55

5-3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

يظهر الشكل (4) تطور عدد المشاريع الممولة من طرف جهاز ANSEJ خلال الفترة 2008 – 2014، إذ نلاحظ أن عدد الوظائف التي وفرها هذا الجهاز قد تضاعفت خلال سنة واحدة، حيث انتقل عدد الوظائف التي تم خلقها من 20182 وظيفة سنة 2008 إلى 40482 وظيفة سنة 2009، ليصل إلى 98321 وظيفة سنة 2012، ثم يتراجع بداية من سنة 2013 إلى 73545 وظيفة و69717 وظيفة سنة 2014، بالتزامن مع تراجع معدل البطالة بين الشباب خلال نفس الفترة وارتفاع نسبة المشاريع التي مولتها بقية الأجهزة كجهاز (ANGEM).

الشكل (4) : تطور فرص العمل للشباب أقل من 30 سنة خلال الفترة 2008 – 2014.



Source : Conseil National Economique et Social. (2015).Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015, P 166.

وفقا للجدول 9أدناه، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية للشباب بـ 106644 مشروعا، يليه

نقل البضائع69915 ، والقطاع الزراعي54803 ، من المشاريع المرافقة والممولة من قبل جهاز ANSEJ.

الجدول 9: عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط

إلى غاية 31 /12 /2017.

عدد المشاريع	قطاع النشاط
54 803	الزراعة
42 715	الحرف
32 832	البناء، الاشغال العمومية والسكن
25 257	الصناعة
545	الهيدروليك
1 131	الصيد
10 021	أعمال حرة
106 644	خدمات
69 915	نقل البضائع
18 986	نقل المسافرين
9 537	الصيانة
372 386	المجموع

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines. (2018). Bulletin d'information Statistique n° 32, Mai 2018, p 25.

6- الشباب واستدامة التنمية:

6-1- إسقاطات معدلات النشاط والبطالة:

تتمثل التقنية المختارة في هذه المرحلة عملية جمع بين الإسقاطات المتعلقة بمعدلات النشاط ومجموع السكان لمختلف المراحل حسب الجنس والعمر. يتم الحصول على سلسلة المعطيات الإحصائية اعتمادا على النشرات الرسمية لفترات زمنية سابقة، ثم يتم الحصول على إسقاطات بمحاكاة الاتجاه الزمني للقيم المستقبلية باستعمال تقديرات الدوال الرياضية بالنسبة لتقدير المعدلات الخاصة بالإسقاطات السكانية.

إسقاطات القوى العاملة تستند إلى عدد من الافتراضات. يستند السيناريو البديل على الاعتبارات الإحصائية، تأثير السياسات أو الظواهر الديموغرافية، على افتراض أن هذه المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فلا يمكن إهمال أثرها على القوة العاملة. يخضع سلوك النشاط إلى عدم اليقين، من حيث التقلبات الدورية، فيمكن أن تؤدي حالات عدم اليقين إلى انحراف معدلات النشاط المستقبلي أكثر أو أقل من الواقع، أي الحالة المعقولة فيما يتعلق بالماضي من خلال الملاحظات للسياق الاجتماعي والاقتصادي، وبالمثل، من وجهة نظر إحصائية، فإنه من الصعب بدون حذر في إسقاط معدل مشاركة المرأة نظراً لزيادة نشاطها في الآونة الأخيرة تفاديا لتقليل دقة التقديرات. يوجد متغيرات أخرى أكثر تأثيرا كتغيير السياق الاجتماعي الاقتصادي والمؤسسي جزئيا أو الإصلاحات الهيكلية، فمحاولة المرأة التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية، تؤثر في نسبة مشاركتها في فترة أعمار الأمومة.

خلال السنوات الماضية، ارتفع معدل مشاركة النساء حسب العمر ومع ذلك لا يزال منخفضا وهذه الظاهرة في استمرار، لذلك فإننا افترضنا سيناريو الاستمرارية لزيادة نسبة مشاركة النساء في فترة الإسقاط باستعمال الدوال الرياضية، وسيتم تقدير معدلات النشاط لكل من الجنسين على طول فترة التوقع من سنة 2015 إلى غاية 2045 (ONS, 2004, p.6) اعتمادا على التقديرات باستعمال الدوال الرياضية لمعدلات النشاط النسوي والرجالي، وعلى نتائج التوقعات المتحصل عليها للمجتمع الجزائري انطلاقا من عام 2015 سيتم حساب المجتمع النشط حسب الجنس والسن لأفاق 2045 حسب كل فرضية من فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة لنحصل على الجدول التالي والذي يلخص لنا المعطيات الإحصائية لكل من المجتمع النشط، التشغيل والبطال على مدى سنوات التوقع.

جدول 10: توزيع المجتمع الجزائري النشط حسب الفرضية المركزية.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
الذكور	9805440	10486881	10923924	11275417	11684056	12023494	12138645
الاناث	2168175	2541893	2841019	3123087	3504159	3956391	4353345
المجموع	11973615	13028774	13764942	14398504	15188215	15979885	16491990

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv

بعد حصولنا على المعطيات الإحصائية الخاصة بالسكان في سن النشاط حسب الجنس وبتطبيق معدلات النشاط المتوقعة سابقا، يمكننا حساب المجتمع النشط لكافة سنوات التوقع. بالنسبة للبطالة سنقوم بوضع فرضيتين:

1- الفرضية الأولى: سنعمد على استقرار معدل البطالة على النسبة الملاحظة والتي بلغت 40% حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للثلاثي الرابع لسنة 2015 على طول فترات الإسقاط حتى سنة 2045. وبتطبيق معدلات البطالة على المجتمع النشط نحصل على المجتمع البطال، ومن النتائج الخاصة بالمجتمع النشط والمجتمع البطال نستخلص المجتمع الشغيل وذلك حسب مختلف فترات الإسقاط.

الجدول 11: توزيع المجتمع الجزائري النشط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المركزية

للخصوبة والفرضية الأولى للبطالة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشط	11973615	13028773	13764942	14398503	15188218	15979885	16491990
المجتمع الشغيل	10776253	11725896	12388448	12958653	13669397	14381896	14842791
المجتمع البطال	1197362	1302877	1376494	1439850	1518821	1597989	1649199

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv

فيما يخص الاحتياجات في مناصب العمل الواجب توفيرها في المستقبل، فهي تعتمد أساسا على ثلاث مركبات أساسية: المجتمع في سن النشاط، معدلات النشاط ومستوى البطالة، والتي تمت تهيئتها مسبقا. وعليه نحصل على الجدول التالي الخاص بتوقعات المناصب الواجب توفيرها حسب الفرضية المركزية.

الجدول 13: مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الإسقاط.

السنوات	فرضية الخصوبة المنخفضة	فرضية الخصوبة المتوسطة	فرضية الخصوبة المرتفعة
2015-2020	949643	949643	949643
2020-2025	662552	662552	662552
2025-2030	570205	570205	570205
2030-2035	713611	710740	710694

709932	712503	722317	2035-2040
450821	460895	468561	2040-2045

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv

إن نتائج الجدول السابق توضح حسب كل فرضية عدد المناصب الواجب توفيرها، للبقاء عند مستوى 10% لمعدل البطالة. من خلال الإحصائيات المتحصل عليها نلاحظ تناقص في وتيرة المناصب الواجب توفيرها في السنوات القادمة لامتناس الأعداد الوافدة لسوق العمل إلى غاية 2030، ثم ارتفاع من جديد في العدد في الفترة ما بين 2030 و 2040 ليعاود بالانخفاض من جديد مع أفق 2045.

كما يتجلى من خلال عملية الإسقاطات أن أصعب مرحلة هي المرحلة التي تمر فيها البلاد في السنوات التالية نتيجة حجم المجتمع النشط والعدد المتزايد للوافدين الجدد إلى سوق العمل. لكن بداية من سنة 2040 نلاحظ تناقص في عدد المناصب الواجب توفيرها نتيجة انخفاض نسبة الطبقة الناشطة بسبب تأثيرات الخصوبة التي تبدأ في الظهور نتيجة وصول أفراد أجيال الخصوبة المنخفضة إلى سن النشاط. وعليه فإنه يمكن للجهات المعنية استغلال الفرصة والمحافظة على وتيرة إنشاء مناصب العمل مع نفس المعدلات للسنوات السابقة لامتناس المزيد من البطالين وبالتالي الخفض من معدلات البطالة ما دون 10%.

2- الفرضية الثانية: انخفاض في معدل البطالة إلى 5,7% في عام 2025، وهو سيناريو الأكثر ترجيحاً في سياق اقتصادنا (Salhi, 2011) نتيجة تشجيع الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المباشر من أجل توفير المزيد من مناصب الشغل، الذي تقوم به البلاد في المجال الاقتصادي ضمن مخططات التنمية الوطنية، والاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، التي تضمنتها إستراتيجية الحكومة بهدف التنويع الاقتصادي المخطط له في المخطط الخماسي 2010-2014.

الجدول 14: توزيع المجتمع الجزائري النشط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المركزية للخصوبة والفرضية الثانية للبطالة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشط	11973615	13028774	13764942	14398504	15188215	15979885	16491990
المجتمع الشغل	10907964	12077673	12939046	13577789	14416653	15200067	15675637
المجتمع البطال	1065652	951100	825897	820715	771561	779818	816354

الجدول 16: مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الإسقاط.

السنوات	فرضية الخصوبة المنخفضة	فرضية الخصوبة المتوسطة	فرضية الخصوبة المرتفعة
2015-2020	1169710	1169710	1169710
2020-2025	861373	861373	861373
2025-2030	638743	638743	638743
2030-2035	841893	838864	838816

780696	783413	793792	2035-2040
464933	475570	483657	2040-2045

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv

7- الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق، يمكننا القول أن مكانة الشباب في التنمية المستدامة، عرفت تحسنا من سنة إلى أخرى في مجال التعليم بمختلف أطواره الثلاثة. كما عرفت الجزائر العديد من التحولات في السنوات الأخيرة، أهمها التغيير في هرم السكان، تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسات التشغيل 'استحداث الوظائف، ارتفاع عدد طالبي العمل وتأثير ذلك على ارتفاع مستويات البطالة، ناهيك عن تأثيرات مختلف الأحداث العالمية كالأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار المحروقات. ومن خلال النتائج المتوصل إليها هو أن وتيرة توفير مناصب العمل اللازمة لامتناع البطالة والتقليل منها تتناقص تدريجيا نتيجة تأثيرات انخفاض الخصوبة حتى أفق 2045 مما يدعو إلى توفير ما يقارب 1,17 مليون منصب عمل ما بين 2015 و 2020 إلى ما يعادل 500 ألف منصب عمل ما بين 2040 و 2045 وذلك من أجل الحفاظ على انخفاض مستويات البطالة والتقليل منها. كما عرفت مشاركة الشباب في عملية التنمية تحسنا من سنة إلى أخرى والتي ترجع إلى تحسن عدد المتمرسين خاصة في التعليم العالي. أما عن ريادة الأعمال وخلق المؤسسات الخاصة شهدت هي الأخرى إقبالا واسعا من فئة الشباب مما ساهم في خلق عدد كبير من الوظائف.

8-التوصيات:

- أهم التوصيات التي يمكن تسليط الضوء عليها وذلك من أجل تطوير جيل جديد، والوصول إلى تنفيذ تلك الأهداف بنجاح متمشيا مع متطلبات العصر هي:
- التركيز على تنمية عقل الشباب وتطوير قدراته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية والاستفادة منها.
 - توفير الاهتمام بالرأسمال الفكري كمحرك أساسي للتنمية في أي بلد، والانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.
 - العمل على بناء شباب مبدع قادر على التعامل مع العصر ومستجداته، وأهم المشكلات التي تواجه المجتمع، والقدرة على اتخاذ القرار وعملية الحوار.

- نشر مفهوم الفكر الريادي وتشجيع العمل الحر بين أوساط الشباب من الجنسين في مجال اقتصاديات المعرفة التي تحتاجها برامج التنمية المستدامة في الجزائر.
- توفير شبكات الدعم وآليات التمكين التي من شأنها المساهمة في بناء قدرات الشباب للقيام بدورهم الريادي.
- تعميق معرفة الشباب بالمسؤوليات الموكلة إليهم وبالآمال الكبيرة المعلقة عليهم.

قائمة المراجع:

- بيير فرومون (1986)، " السكان والاقتصاد "دراسة في التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسكان في العالم، ترجمة منصور الراوي وعبد الجليل الظاهر ساعدت على نشره جامعة بغداد.
- عمرو محي الدين (1975)، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، بيروت.
- SALHI Mohamed. (2011). **Projection de la population et des besoins sociaux, Population et Emploi**, DIRECTION GENERALE DU DEVELOPPEMENT SOCIAL ET DE LA DEMOGRAPHIE
- حسين عبد المطلب الأسرج، " : (2010)المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، في مجلة : الباحث، عدد 08، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 47
- عبد الله حسون مُجّد، (2015)، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديبالي، العدد السابع والستون، ص 346.
- البنك الدولي، (2013): الرسائل الرئيسية في مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم، عرض عام : الوظائف، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص 01 .
- منظمة العمل الدولية،(2008): إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، جوان، منشورات المكتب الدولي للعمل، سويسرا، ص 01
- منظمة العمل الدولية، (2009): نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات، منشورات منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا، ص 49 .
- منظمة الأمم المتحدة، (2010): تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ص 228

Conseil National Economique et Social. (2015). **(Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie** ,p 167

Office National des Statistiques (2017): **Démographie Algérienne 2016,n :779, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger, juin, p.15**

Office National des Statistiques (2015) : **Démographie Algérienne 2014, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi**, Alger, Mars, p.08.

منظمة العمل العربية (2010): التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(قضايا ملحة)، جمهورية مصر العربية، ص 11.

الديوان الوطني للإحصائيات، (2011): حوصلة إحصائية 1962 - 2011 ، الجزائر، ص 34

Office National des Statistiques (2017) : **(Démographie Algérienne 2016,n ,779: la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi** ,Alger, juin ,p.15.

Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016, N°763 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi**, Alger, Décembre, p.01

Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016, N°763 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi**, Alger, Décembre , p.01

Office National des Statistiques (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre** , op.cit.,p02